الأنباء
الاحد 20 نوفمبر 2016

مازن الناهض ومسؤولون والموظفون المكرمون

بالتعاون مع «باث سوليوشنز» و«تومسون رويترز»

«بيتك»: نطبق أفضل النظم العالمية لإدارة «الخزانة»

مازن الناهض يتوسط مسؤولي «بيتك» والجهات المشاركة في تطبيق النظام

أكد الرئيس التنفيذي في مجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن سعد الناهض سعي «بيتك» الدائم لتطوير النظم والبرامج التقنية الحديثة بإدخال خدمات ومزايا جديدة تنسجم مع إستراتيجية «بيتك» لتوظيف التكنولوجيا في كل نواحي العمل وجوانب الأنشطة المتعددة، بما يعزز مكانته في الأسواق الدولية، مع تحقيق أفضل معدلات الأرباح والسرعة والدقة في الأداء، مشيرا خلال الاحتفال، بإطلاق نظام آلي جديد يخدم اعمال الخزانة بالتعاون مع شركة باث سوليوشنز الرائدة في حلول التقنيات ومجموعة تومسون رويترز الخبيرة في الأسواق الدولية، الى أن إنجاز نظام يعد الأول من نوعه على مستوى البنوك الإسلامية في المنطقة يؤكد مدى تمكن وقدرة «بيتك» وحرصه على استمرار ريادته كأكبر واهم البنوك الإسلامية في العالم.

وقال الناهض إن نظام اس تي بي (STP) التنفيذ الآلي المباشر Straight Through Processing يسهم في أحداث نقلة نوعية متميزة في أعمال إدارة الخزانة المهمة يصبح فيها العمل آليا بشكل كامل، ما ينعكس إيجابا على العمل من حيث الكم والنوعية حيث تلغى الأخطاء البشرية وتزداد كمية الأعمال المنجزة بدقة ووفق خطوات ومراحل معروفة ومحددة، كما ان عناصر السرعة والمرونة في التعامل مع المتغيرات خاصة في الأسواق العالمية متوافرة في النظام الجديد.

من جانبه، قال رئيس الخزانة في مجموعة «بيتك» عبدالوهاب عيسى الرشود: «إن الإعلان اليوم عن انجاز الاهداف والبدء في تشغيل النظام يضع «بيتك» في مصاف البنوك العالمية الكبرى الأحدث استخداما للتكنولوجيا، كما ان النظام هو الأول من نوعه على مستوى البنوك الاسلامية في المنطقة، مشيرا الى أن من أهم مزاياه انه نظام شامل ومتكامل يتعامل مع كل أعمال إدارة الخزانة دون تدخل من العنصر البشري، حيث يغطي النظام مجالات الدفع الالكتروني ومتابعة تنفيذ العمليات والأوامر إلكترونيا، الأمر الذي يسهم في تقليص المخاطر والأخطاء الى المعدل صفر وتسريع وتيرة الاداء عبر اختصار الدورة المستندية وتخفيض تكاليف التشغيل».

وأضاف ان «بيتك» يقدم اليوم نموذجا جديدا للبنوك الإسلامية يمكنها ان تتبعه في أعمال الخزانة، ما يؤكد ريادته ودوره القائد في الصيرفة الاسلامية على مستوى العالم، مقدما الشكر لشركاء «بيتك» الذين ساهموا في عملية تطبيق وتشغيل النظام «مجموعة باث سوليوشنز وتومسون رويترز»، وكذلك القدرات الفنية العالية لموظفي الادارة وقطاع تكنولوجيا المعلومات في «بيتك» الذين نجحوا في تقديم افضل نماذج التعاون لتطبيق النظام على الوجه الاكمل.

وأعرب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة باث سوليوشنز العالمية محمد الخطيب عن اعتزازه بالتعاون مع «بيتك» المؤسسة المالية العالمية الأكبر والأكثر شهرة ومصداقية، وقال إنه من دواعي الفخر اننا استطعنا بالتعاون مع «بيتك» تطوير نظام جديد سيكون مثالا تحتذيه البنوك الإسلامية الأخرى وتسعى الى تطبيقه، وهو ما يؤكد ريادة «بيتك» وقدرته على تمهيد الطريق وتقديم الحلول المبتكرة والمتطورة لتنمية وتحديث صناعة الخدمات المالية الاسلامية التي تزداد أهمية حول العالم يوما بعد آخر، مشددا على انه روعي في تطبيق النظام تحقيق الكفاءة التشغيلية بشكل شامل وآمن في اهم واكثر العمليات المتعلقة بادارة الخزانة من خلال إتاحة فرصة التنفيذ الفوري للاوامر ومتابعتها مع التحديث الكامل والمتواصل للمعلومات.

وقال المدير الإداري في تومسون رويترز، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نديم نجار: «اننا فخورون للإعلان عن إطلاق النظام الجديد، و«بيتك» أول بنك في منطقة الخليج يستفيد من الحلول العديدة والمزايا المتقدمة التي يوفرها النظام، وبما يلائم تطلعاته وخططه للنمو وتوسيع اعماله بشكل متطور وأساليب مبتكرة، مؤكدا ان «تومسون رويترز» ملتزمة بدعم المؤسسات المالية والبنوك في المنطقة وتشارك باستمرار في تطوير حلول جديدة تهدف إلى تعزيز كفاءة ودقة النظم الآلية المستحدثة لتحقيق الاستخدام الامثل لها».

الدولة لن تتحمل أي أعباء مالية.. ومنطقة أرحية تحتضن المشروع

العلي: وداعاً مقبرة «الإطارات».. 6 أشهر للتخلص منها

عاطف رمضان

أعلن وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي عن انتهاء أزمة التخلص من الاطارات المستعملة وردم النفايات في منطقة أرحية، مشيرا إلى ان حل هذه المشكلة دخل حيز التنفيذ.

وقال العلي في تصريح صحافي، أمس، خلال جولته التفقدية لمنطقة أرحية ان الجميع سوف يلاحظ أن مقبرة الاطارات بدأت تتلاشى بداية العام 2017، مشيرا الى انه بعد شهور قليلة ستكون أرحية خالية من الاطارات التالفة.

ورافق الوزير العلي خلال جولته مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف عبدالكريم تقي، ونائب المدير العام للتنمية والتراخيص عبدالله الزمامي.

وبذلك يكون العلي قد أعلن عن بدء تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 1403 لسنة 2015 الخاص بردم النفايات والاطارات المستعملة في منطقة أرحية، وذلك بعد 10 سنوات تقريبا، حيث قال: «بدأ فعليا العد التنازلي لردم النفايات في منطقة أرحية والتخلص من الإطارات التالفة، وعلى الجميع ضبط ساعته استعدادا لهذه اللحظة التاريخية والمؤقتة ببرنامج عمل مدروس فنيا وزمنيا».

واضاف العلي ان الهيئة العامة للصناعة أعدت خطة متكاملة لمعالجة موقع تجميع الإطارات التالفة بمنطقة أرحية، وأن الخطة ارتكزت على محاور متوازية، تهدف جميعها إلى حل مشكلة مقبرة اطارات أرحية ومعالجة مشكلة الاطارات التالفة مستقبليا، ومن ثم تكون الخطة عالجت مشاكل الماضي واي تحديات قد تطرأ مستقبلا في هذا الخصوص.

وأشار إلى ان معالجة الاطارات التالفة سيتم من خلال تقطيعها ونقل مخرجاتها إلى منطقة السالمي استعدادا لإعادة تدويرها وفقا للمواصفات البيئية المقررة، وبما يضمن عدم قيام أي مرادم اطارات تالفة مستقبلا. وبين أن الخطة التنفيذية الموضوعة تستهدف التخلص من كمية الإطارات المجمعة في موقع أرحية الحالي من خلال تقطيعها وتحويلها الى مواد اولية وتخزينها في حاويات عن طريق مصانع مؤهلة من قبل الهيئة العامة للصناعة تمهيدا للاستفادة منها في صناعات جديدة داخل الكويت وخارجها، مشيرا إلى انه من ضمن مكتسبات هذه الخطة دعم جهود احتواء الازمات والكوارث البيئية في المنطقة.

400 طن إطارات يتم تدويرها يومياً

1,2 مليون حجم استهلاك الكويت سنوياً من الإطارات الجديدة

الطاقة الاستيعابية للأجهزة في المشروع تفوق مخرجات الكويت سنوياً بأضعاف

موقع تجميع الاطارات المستعملة

ونوه إلى ان معالجة أزمة منطقة أرحية جاءت بعد سنوات طويلة من تجميع الإطارات في مردمها التابع لبلدية الكويت، الذي يقع ضمن أراضي مشروع جنوب سعد العبد الله الإسكاني، والذي تم التنازل عنها من قبل بلدية الكويت، واعتبار تلك المنطقة أكبر مقبرة للإطارات في العالم.

واوضح ان خطة العمل في هذا الخصوص تضمن إزالة هذه الاطارات بالكامل وإعادة تدويرها والاستفادة منها.

وأفاد العلي ان مقدرة الجهاز الواحد في تقطيع الإطارات تبلغ 25 طنا في الساعة أي مايعادل 400 طن يوميا، فيما تقارب الطاقة الاستيعابية للشهر الواحد مليونا و200 ألف اطار للشركة الواحدة ما يعني حسابيا ان المعالجة الكاملة للموقع تحتاج تقريبا الى 6 أشهر. وذكر العلي ان حجم استهلاك الكويت من الاطارات يتراوح بين مليون ومليون و200 ألف سنويا أي بمعدل يتراوح بين 80 ألف الى 100 ألف شهريا، معربا عن امله ان يتم إنجاز الخطة زمنيا باقل من المعلن لذلك. مؤكدا على ان الطاقة الاستيعابية للأجهزة المستخدمة في المشروع الشهرية تفوق مخرجات الكويت السنوية من الاطارات بأضعاف ما يعطي الآمال مستقبلا بألا تكون الكويت في حاجة مقبلة لإقامة مقبرة للإطارات المستعملة.

وقال الوزير ان الخطة التنفيذية في هذا الخصوص تشمل الاستفادة من منتجات هذه الإطارات المتحولة بعد التقطيع كمادة اولية، وبالتالي حل مشكلة مقبرة اطارات أرحية وفي الوقت نفسه قيام صناعة اعادة تدوير للاطارات، موضحا أن تكلفة معالجة نفايات أرحية وإطاراتها التالفة وفقا لعطاءات الشركات المتقدمة تتراوح بين مليون دينار و15 مليونا، إلا ان التعاقد الذي أبرمته الوزارة مع الجهات المؤهلة لإنجاز الخطة يضمن عدم تحمل الدولة أي أعباء مالية على إنجاز المشروع.

واضاف الوزير ان المصانع التي تعاقدت معها هيئة الصناعة لتنفيذ الخطة كويتية وجرى اثناء ذلك الاتفاق على تحديد موعد الانتهاء من هذا المشروع الذي سيكون صديقا للبيئة في إطار شروط جزائية ومالية تضمن للتجارة عدم الاخلال بأي من بنود التعاقد.

وأضاف أن المشروع لا يحمّل الدولة أي تكلفة وهذه فائدة إضافية حيث ستكون هذه الشركات مؤهلة للقيام بأعمال تدوير هذا النوع من النفايات من خلال الموافقات الممنوحة والتي ستخصص لها مواقع من قبل بلدية الكويت بصفة مؤقتة في منطقة أرحية.

وبيّن العلي أن المواقع المخصصة ستكون مناسبة للمساحات المطلوبة لمعدات التقطيع وكمياتها حيث سيتم نقلها إلى موقع تخزين في منطقة السالمي لاستخدامها كمواد أولية لمصانع التدوير.

واشار العلي الى انه في بداية العام الحالي تمت مخاطبة المصانع الحاصلة على الموافقات والخاصة بنشاط التدوير بجميع أنواعها لتحديث الدراسة المقدمة خلال أسبوع من تسلم الموقع، مبينا انه قد تم تسلم «الهيئة» للموقع المحدد في السالمي بتاريخ 2016/2/17 من قبل بلدية الكويت.

وأوضح العلي انه تم تسلم الهيئة العامة للصناعة لموقع مؤقت من قبل الهيئة العامة للرعاية السكنية لمزاولة أعمال التقطيع في تاريخ (2016/4/11).

وزير التجارة د.يوسف العلي وعبدالكريم تقي اثناء وصولهما الى منطقة أرحية
(زين علام)

تحديد اسباب الأزمة

وقال العلي انه تم تشكيل لجنة لتحديد الأسباب الكامنة وراء أزمة الاطارات في السنوات الأخيرة وبالتالي معالجتها من خلال إعادة معالجتها بأدوات فنية حديثة تضمن سلامة العمل على ذلك وفي أسرع وقت على ان يشمل ذلك تحديثها وفقا لسير المشروع.

واوضح الوزير أن اللجنة تهدف لتأهيل وتوطين الشركات التي ستقوم بأعمال التقطيع وإعادة تدوير تلك الإطارات وذلك تسهيلا وتسريعا للتكليف الموجه من قبل مجلس الوزراء.

وأفاد العلي بأن الجهات، «هيئة الصناعة» والهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت بذلت خلال الفترة الماضية جهدا مضاعفا في الانتقال بمعالجة أزمة ارحية من مجرد البحث إلى حيز التنفيذ بخطة تضمن العمل على ردم مقبرة الاطارات والمساهمة في إعادة تأهيل المنطقة التي تعد الأسوأ بيئيا بحسب التقارير العالمية المعدة في هذا الخصوص.

وقال: «كان تحرك هيئة الصناعة خلال الفترة الماضية على العمل نحو الانتهاء من أزمة ارحية وتجاوز السيناريوهات الكارثية التي كانت تهدد الكويت وارحية تحديدا بإخلاء المنطقة من مقبرة الاطارات المستعملة على ان يتم ذلك ضمن معالجات فنية متطورة وغير مكلفة على الدولة بالمرة». وأضاف أن سير الخطة التنفيذية الموضوعة في هذا الخصوص بما هو مقرر له يضمن الا تكون هناك أي معوقات في تجهيز ارحية في المستقبل القريب لتصبح منطقة سكنية خالية من أي أزمات بيئية، ولا تعاني من حالة اكتئاب الاطارات المكدسة.

تقي: شركتان من أصل 12 ستنفذ مشروع ارحية

قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف عبدالكريم تقي: «بحثنا عن امكانية التخلص من مقبرة اطارات رحية وقمنا بالتنسيق مع وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي لإنجاز مثل هذا المشروع الوطني للتخلص نهائيا من مقبرة اطارات ارحية».

واضاف تقي ان«الهيئة ابلغت الشركات عن المشروع وتقدمت إلى 12 شركة والتي قامت بدراسة ملفاتها وقدرتها على انجاز اعادة الاستفادة من الاطارات التالفة ويمكن تصديره.

واشارت الى ان الكويت هي أول دولة خليجية تنتج هذا المنتج وهي وكالة كندية عبارة عن براءة اختراع لصناعة منتج بدون أي اضافات كيميائية أو تلوث بيئي وحصلت على المركز الاول في واتفقنا على منح المشروع لشركتين محليتين لديهما القدرة الكاملة لانجاز المشروع خلال 6 أشهر من بداية العمل لتقطيع الاطارات ثم نقلها وتحويلها لمنتج اقتصادي مثل البلاط المتداخل وغيره من المنتجات.

آلاء حسن: تحويل الإطارات التالفة لثروة وطنية

قالت مديرة ومالكة شركة ابيسكو العالمية للتجارة العامة والمقاولات م. آلاء حسن ان لدى الشركة فريق عمل كويتيا وقدمنا مقترحا لتحويل الاطارات المستعملة لمنتج وطني لتصبح ثروة وطنية يمكن الاستفادة منها في صناعات كثيرة لاقتصاد الدولة شهادة ديلوت العالمية. وشرحت حسن انه سيتم في هذا الموقع تقطيع الاطارات ثم تحويلها لموقع اخر في منطقة السالمي وتحويلها لمنتج مفيد، حيث يستغرق العمل فيه مدة 6 اشهر فقط حيث يبلغ عدد الاطارات حوالي 12 مليون اطار.

حالة التشاؤم وعدم الثقة يسيطران على قطاع كبير من المستثمرين

«بيان»: تجاهل نصائح الجهات المعنية يزيد من الأزمات الاقتصادية

أشار تقرير بيان الأسبوعي إلى استمرار تراجع أرباح العديد من الشركات الكويتية المدرجة في البورصة مرجعاددذلك إلى الكثير من العوامل والمؤثرات السلبية المحيطة بالسوق وبالاقتصاد المحلي بشكل عام، فبالإضافة إلى تأثر تلك الشركات بانحسار معدلات التداول في البورصة وهجرة رؤوس الأموال منها نتيجة حالة التشاؤم وعدم الثقة المسيطرة على قطاع كبير من المستثمرين، فضلا عن تعاظم عدد الشركات المنسحبة من السوق، يأتي تعثر الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أواخر عام 2008، بالإضافة إلى تأثره بالتراجع الشديد الذي أصاب أسعار النفط خلال السنتين الأخيرتين في صدارة الأسباب والعوامل التي فاقمت من الأزمة التي تشهدها البورصة والشركات المدرجة فيها كنتيجة طبيعية للبيئة الاستثمارية الصعبة التي تعمل بها تلك الشركات. لذلك فإن العديد من الجهات الاقتصادية المرموقة، سواء محلية أو أجنبية، قد قدمت للحكومة الكويتية في السنوات السابقة الكثير من الإرشادات والنصائح والدراسات الاقتصادية التي إذا ما تم تنفيذها على النحو المطلوب لاستطاع الاقتصاد الوطني التصدي إلى كل تلك الأزمات ولتمكن من الخروج منها بأمان، إلا أن تجاهل الحكومات السابقة لتلك النصائح قد أدى إلى ضعف الاقتصاد المحلي والبيئة الاستثمارية، مما انعكس بطبيعة الحال على أداء البورصة والشركات المدرجة فيها، وانتقلت العدوى بعد ذلك إلى غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة.

محافظة حولي حصدت 26٪ من إجمالي عدد صفقات القطاع

«الشال»: 28٪ انخفاض سيولة السوق العقاري في 10 أشهر

تطرق تقرير الشال الاقتصادي إلى آخر بيانات وزارة العدل ـإدارة التسجيل العقاري والتوثيقـ حيث اشار إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار خلال أكتوبر الماضي، مقارنة بسيولة سبتمبر 2016. وبلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 164,8 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 42,9٪ عن مثيلتها في سبتمبر 2016، البالغة نحو 115,3 مليون دينار، منخفضة 12٪ مقارنة بتداولات أكتوبر 2015. وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام حتى أكتوبر 2016، بمثيلتها من عام 2015، نلاحظ انخفاض إجمالي سيولة السوق العقاري، من 2,72 مليار دينار إلى نحو 1,96 مليار دينار، أي بما نسبته 27,9٪. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة ـ شهرينـ، عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق ـعقودا ووكالاتـ نحو 2,35 مليار دينار، وهي أدنى بما قيمته 964,1 مليون دينارعن مجموع السنة الماضية، أي ما نسبته 29,1٪، عن مستوى عام 2015، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 3,32 مليارات دينار.

وأوضح التقرير ان تداولات أكتوبر الماضي توزعت ما بين 152,2 مليون دينار، عقودا، ونحو 12,5 مليون دينار، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 397 صفقة، توزعت ما بين 370 عقودا و27 وكالات، وحصدت محافظة حولي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 104 صفقات وممثلة بنحو 26,2٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة الأحمدي بـ 99 صفقة أو نحو 24,9٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من التداولات بـ 29 صفقة أو بنحو 7,3٪ من الإجمالي.

وذكر التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغ نحو 87,3 مليون دينار مرتفعة 57,5٪ مقارنة بسبتمبر 2016، عندما بلغت نحو 55,4 مليون دينار، وتمثل ما نسبته 53٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 48٪ في سبتمبر 2016. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 90,4 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى 3,5٪ مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 277 صفقة مقارنة بـ 160 صفقة في سبتمبر 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 315 ألف دينار. كما ارتفعت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 62,3 مليون دينارأي بارتفاع 43,6٪ مقارنة بسبتمبر الماضي، حين بلغت نحو 43,4 مليون دينار، وبلغت نسبته من جملة السيولة نحو 37,8٪ مقارنة بـ 37,7٪ في سبتمبر الماضي. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 81,1 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بـ 23,2٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا. وارتفع عدد صفقاته إلى 109 صفقات مقارنة بـ 101 صفقة في سبتمبر 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 572 ألف دينار.

تانكو TANKCO
STRATEGIC & INVESTMENT OPPORTUNITY
In the OIL & GAS - FIREFIGHTING & SAFETY
▪ Corporate or Individuals - Corporate preferably in the same field. Individuals with high net worth, sophisticated investor in private equity.
▪ INVESTMENT HORIZON - 3 to 5 years with business activities in GCC & MENA region.
▪ Attractive Return on Investment with expected both preferred and common distribution.
Interested parties may please contact us at «tankco@ivacis.com»